

قضية

باكستان لأميركا والسعودية:

لا لفرقة «موك» في أرضنا ضد إيران



الحكومة الباكستانية رفضت طلباً لإنشاء فرقة عمليات في بلوشستان (ف ب ر)

الأميركيون والسعوديون من خلفهم يحاولون نلق «وصفة الموك» من سوريا إلى إيران وإسقاط الجمهورية الإسلامية عبر فيها البولوش الإيرانيون حطبها حرب جديدة تتلطف من إقليم بلوشستان الباكستاني

وليد بشارة، محمد بلوط

عبر الحدود، التي ما كان للحرب السورية أن تستمر من دونها، كادت تجد لها قبل أسبوعين نسخة باكستانية على الحدود مع إيران. «الموك» جمعت في «عمان» و«إيطاليا» في الإسكندرون، ضبطا أميركيين وأردنيين وسعوديين وإماراتيين وفرنسيين وبريطانيين وأتراكاً، وأدارت الحرب «الفاشلة»، تخطيطاً وتمويلاً وتسليحاً للمجموعات السورية المسلحة، من الأردن وتركيا، ضد الجيش السوري.

ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، كان قد وعد بنقل الحرب إلى داخل إيران. الختاني السعودي - الأميركي يخطط لتسفير الخلافات العرقية في المناطق الحدودية بين البلدين، ونقل الحرب إلى الداخل الإيراني عبر غرفة عمليات تعمل هذه المرة على تحريك البولوش في باكستان، وتوظيف مجموعاتهم المتمركزة في القسم الباكستاني من الإقليم برقع وتجربة عمليات حربها الانفصالية في الجزء الإيراني منه، وزج الجمهورية الإسلامية في حرب استنزاف طويلة تعزز حركة الاحتجاج الداخلية.

المعلومات تؤكد أن الحكومة الانتقالية الباكستانية رفضت طلباً تقدمت به الولايات المتحدة والسعودية لإنشاء غرفة عمليات في بلوشستان الباكستانية، يشرف عليها فريق العمل الإسرائيلي - الأميركي المشترك لزعزعة النظام في إيران، وتقودها، كما الحال في سوريا، المخابرات الأميركية والسعودية، كما تخطط وتموّل عمليات عسكرية انطلاقاً من الأراضي الباكستانية بالاعتماد على مجموعات مسلحة كـ«جيش العدل» البولوشي ضد إيران، تقول المعلومات، التي حصلت عليها «الأخبار»، إنها ليست المرة الأولى التي ترفض فيها باكستان طلبات سعودية وأميركية لاستخدام بلوشستان قاعدة خلفية تقودها المخابرات، وتشن منها عمليات تستهدف «الحرس الثوري» وتستنزف إيران، بل إن إسلام آباد رفضت طلبات مماثلة في السنوات العشر الأخيرة. ولأن إقحام الباكستانيين لنقل التجربة السورية إليهم قد سقط، ينعج السعوديون إلى إحياء تجربتها المشتركة مع المخابرات الباكستانية في «الجهد الأفغاني» ضد السوفييات، ويحاولون عدداً منذ أعوام إقحام الباكستانيين بتكرار «تجربة الجهاد الأفغاني» انطلاقاً من أرضهم، لحماية مساحات ومسافات هائلة أيام استنزفت الجيش الأحمر في أفغانستان، في الثمانينات، وأسهمت هزيمته فيها بإسقاط الاتحاد

حول مرفأ غوادر الباكستاني على بحر العرب كذلك استاجرت بكين «غوادر» لمدة أربعين عاماً، وهي تعيد بنائه وربطه بشبكة من أنابيب الغاز والبيترول، وآلاف الكيلومترات من سكك الحديد والطرق السريعة التي تربط غرب الصين وتجارتها بالمرفأ الباكستاني وعلى مشارف مضيق هرمز الإستراتيجي. وإذا كانت الصين شريكاً قديماً لم يشكل تعميق العلاقة وتوسيعها معها مفاجأة سياسية لأحد، فإن المفاجأة تكمن في الانقلاب الجيو سياسي الذي ينطوي كعامل الباكستانيون قدماً في تعزيزها مع الروس أعداء الأمم. انظر تطبيع العلاقات بين الروس والباكستانيين زبارة ميخائيل فرادكوف (رئيس الوزراء الروسي) عام 2007 إلى إسلام آباد. لكن الفقرة الغفلة التي جعلت الباكستانيون يتقدمون نحو ما يشبه الشراكة مع الروس كانت في 2011. ففي ذلك العام، بدأت علاقات البلدين رحلة واحدة نحو علاقات باردة مع الولايات المتحدة. وبعد ذلك بثلاثة أعوام، أحدث سيرغي شويغو سبقاً في إسلام آباد كأول وزير دفاع روسي يدخل إليها منذ خمسة وأربعين عاماً، وتوقيع فيها معاهدة تعاون دفاعي مشترك غير مسبوقة، هي الأخرى، في تاريخ العلاقات الروسية الباكستانية. اشترت باكستان أربع طوافات «مي ام 35»، وأعلنت نيتها شراء 20 طوافة مماثلة في السنوات المقبلة. كما بدأت مفاوضات لشراء مقاتلات «سو 35» و«سو 37» ودبابات «ت 90» اقتصادياً، بدأ التعاون في مجال الطاقة بمنح الروس صفقة بقيمة ملياري دولار لبناء خط من أنابيب الغاز بين كراتشي ولاهور، بطول 1100 كيلومتر، ويرتبط صعود الروابط الطاقية والتسليحية بتعزيز التعاون بينهما في مواجهة ما يرونه الدور المزعج للاستقرار الذي تلعبه الولايات المتحدة في جنوب ووسط آسيا نتيجة الحرب الأميركية المستمرة في أفغانستان، وياتن روسيا وباكستان تريان معاً أن «طالبان» التي قتالتها الولايات المتحدة منذ 17 عاماً، شريك رئيسي في أي تسوية سياسية مقلقة في أفغانستان. ويقدم البلدان دعماً عسكرياً وسياسياً إلى «طالبان»، لمساعدتها في صدّ انتشار «داعش» في «خراسان» بعد انكفاتها في سوريا والعراق إلى أفغانستان تدريجياً. الروس يراكمون الأوراق بين الهند وباكستان، إذ حفظوا علاقات «سوفيانية» قديمة مع الهند، رغم التقارب الأميركي - الهندي وقد وقعت نيودلهي صفقات لشراء مفاعلات نووية بقيمة أربعين مليار دولار، وتصنيع طوافة «كامووف» الروسية بقيمة 3 مليارات دولار، فيما بدأت روسيا مفاوضات مع الهند لبعضها أربع منظومات «أس 400» مرة أخرى، الروس انزعجوا علاقات متوازنة بين الهند وباكستان وورقة الوسيط بينهما، في أي أزمة مقلبة بكلام آخر: روسيا والصين وباكستان والهند معنية كلها بانجاح البناء الأوراسي، وإزالة عوامل غياب الاستقرار التي تنشرها السياسة الأميركية في المنطقة، وهي كلها ترى في إيران شريكاً لها، ما يقدم جوانباً إضافية عن الامتناع الباكستاني، بل الرفض، لاستضافة «الموك» الأميركي - السعودي في هجرته من سوريا إليها، وإن تحول إلى قاعدة خلفية للحرب على طهران.

بحر العرب كذلك استاجرت بكين «غوادر» لمدة أربعين عاماً، وهي تعيد بناءه وربطه بشبكة من أنابيب الغاز والبيترول، وآلاف الكيلومترات من سكك الحديد والطرق السريعة التي تربط غرب الصين وتجارتها بالمرفأ الباكستاني وعلى مشارف مضيق هرمز الإستراتيجي. وإذا كانت الصين شريكاً قديماً لم يشكل تعميق العلاقة وتوسيعها معها مفاجأة سياسية لأحد، فإن المفاجأة تكمن في الانقلاب الجيو سياسي الذي ينطوي كعامل الباكستانيون قدماً في تعزيزها مع الروس أعداء الأمم. انظر تطبيع العلاقات بين الروس والباكستانيين زبارة ميخائيل فرادكوف (رئيس الوزراء الروسي) عام 2007 إلى إسلام آباد. لكن الفقرة الغفلة التي جعلت الباكستانيون يتقدمون نحو ما يشبه الشراكة مع الروس كانت في 2011. ففي ذلك العام، بدأت علاقات البلدين رحلة واحدة نحو علاقات باردة مع الولايات المتحدة. وبعد ذلك بثلاثة أعوام، أحدث سيرغي شويغو سبقاً في إسلام آباد كأول وزير دفاع روسي يدخل إليها منذ خمسة وأربعين عاماً، وتوقيع فيها معاهدة تعاون دفاعي مشترك غير مسبوقة، هي الأخرى، في تاريخ العلاقات الروسية الباكستانية. اشترت باكستان أربع طوافات «مي ام 35»، وأعلنت نيتها شراء 20 طوافة مماثلة في السنوات المقبلة. كما بدأت مفاوضات لشراء مقاتلات «سو 35» و«سو 37» ودبابات «ت 90» اقتصادياً، بدأ التعاون في مجال الطاقة بمنح الروس صفقة بقيمة ملياري دولار لبناء خط من أنابيب الغاز بين كراتشي ولاهور، بطول 1100 كيلومتر، ويرتبط صعود الروابط الطاقية والتسليحية بتعزيز التعاون بينهما في مواجهة ما يرونه الدور المزعج للاستقرار الذي تلعبه الولايات المتحدة في جنوب ووسط آسيا نتيجة الحرب الأميركية المستمرة في أفغانستان، وياتن روسيا وباكستان تريان معاً أن «طالبان» التي قتالتها الولايات المتحدة منذ 17 عاماً، شريك رئيسي في أي تسوية سياسية مقلقة في أفغانستان. ويقدم البلدان دعماً عسكرياً وسياسياً إلى «طالبان»، لمساعدتها في صدّ انتشار «داعش» في «خراسان» بعد انكفاتها في سوريا والعراق إلى أفغانستان تدريجياً. الروس يراكمون الأوراق بين الهند وباكستان، إذ حفظوا علاقات «سوفيانية» قديمة مع الهند، رغم التقارب الأميركي - الهندي وقد وقعت نيودلهي صفقات لشراء مفاعلات نووية بقيمة أربعين مليار دولار، وتصنيع طوافة «كامووف» الروسية بقيمة 3 مليارات دولار، فيما بدأت روسيا مفاوضات مع الهند لبعضها أربع منظومات «أس 400» مرة أخرى، الروس انزعجوا علاقات متوازنة بين الهند وباكستان وورقة الوسيط بينهما، في أي أزمة مقلبة بكلام آخر: روسيا والصين وباكستان والهند معنية كلها بانجاح البناء الأوراسي، وإزالة عوامل غياب الاستقرار التي تنشرها السياسة الأميركية في المنطقة، وهي كلها ترى في إيران شريكاً لها، ما يقدم جوانباً إضافية عن الامتناع الباكستاني، بل الرفض، لاستضافة «الموك» الأميركي - السعودي في هجرته من سوريا إليها، وإن تحول إلى قاعدة خلفية للحرب على طهران.

مرّت سنوات من الالتفاف الإيراني - التركي على عقوبات الولايات المتحدة، رغم التحديات والملاحقات التي تجريها الأخيرة، لكن هذا كله يصطدم الآن بمعادلة صعبة، يسمها خالها رجب طيب أردوغان إلى تحسيت الملائمة مع واشنطن، لكنه لا يستطيع الفكاه من التبادل التجاري المهم، والهاسم مع طهران

أنطونيو - ماجد طه

لا يزال الاقتصاد التركي يتعرض لهزة كبيرة، تزداد مع انهيار أسعار الليرة التركية التي خسرت نحو خمس قيمتها مقابل الدولار الأميركي منذ بداية هذا العام، فيما ستعمل الزيادة في أسعار النفط على رفع العبء المالي على الاقتصاد التركي في ظل تربيده، وهو ما يدفع - وفق أوساط سياسية في أنقرة - إلى سعي مشترك مع إيران لإيجاد سبل جديدة لمواصلة التبادل والتبادل في ظل العقوبات المستمرة، بما أن هذا التعاون يخدم كلا الطرفين. وطهران هي الأخرى تالت حصتها من الضغط

الاقتصادي، وقد يتلاقى انخفاض الليرة التركية مع الريال الإيراني، علماً بأن هذا الانخفاض تسبّب في احتجاجات داخل الجمهورية الإسلامية. ورغم استمرار الضغوط الأميركية بشأن العلاقة بإيران، إلى جانب التحسرات المتعددة بين تركيا والولايات المتحدة، لا تظهر أي علامات على انحسار التبادل بين أنقرة وطهران، إذ بدأ وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو، حديثه في لقائه المفتوح مع محرري وكالة «الأناضول» يوم الجمعة الماضي، بالقول إن «انقرة لا ترى العقوبات الأميركية الأخيرة على عقوبات أميركية ضد إيران على إيران قراراً صافئاً... محاولات عزل إيران عن المنطقة قد تؤدي إلى أضرار كبيرة»، كما سبق له أن قال إن المطالب الأميركية بوقف تداول النفط مع إيران «سوف نتجاهلها انقرة»، الأمر نفسه كان قد أكدّه وزير الجمعة الماضي، بالقول إن «انقرة لا ترى العقوبات الأميركية الأخيرة على عقوبات أميركية ضد إيران على إيران قراراً صافئاً... محاولات عزل إيران عن المنطقة قد تؤدي إلى أضرار كبيرة»، كما سبق له أن قال إن المطالب الأميركية بوقف تداول النفط مع إيران «سوف نتجاهلها انقرة».

استوردته انقرة من خارج البلاد في الربع الأول من هذا العام، وفقاً لأرقام رسمية، وكانت تركيا قد التفت إلى العقوبات الأميركية الأخيرة على عقوبات أميركية ضد إيران في الماضي، لذلك تواجه معاملاتها المصرفية والتجارية تحميصاً أكثر من السابق، منذ كشفت وزارة الخزانة الأميركية عن «خطة تركية - إيرانية» شاملة لخرق العقوبات، نتج عنها اعتقال تاجر الذهب الإيراني التركي رضا ضراب الذي تحول من مهتم إلى شاهد أذعاء ضد نائب رئيس بنك «خلق» التركي الحكومي، محمد هاكان أتيليا، وذلك بعد توصله إلى صفقة مع المدعي العام الأميركي يخفف الأخير بموجبها عنهم الموجهة إليه. عقوبات على جميع مستوردي النفط الإيراني بحلول الرابع من تشرين الثاني المقبل.

والمشكلة في هذا الإطار أن إيران لا تزال، حتى هذه اللحظة، أكبر مصدر لواردات النفط الخام إلى تركيا، إذ تشكل هذه الصادرات نحو نصف ما

شحن كميات كبيرة من الدولارات الأميركية التي تم استثمارها في شركات ومؤسسات إيرانية إلى تركيا، والأين تنتظر انقرة مفاجأة «الخزانة الأميركية» حول حجم الغرامة التي من المرجح أن تفرض على «خلق» التابع للدولة، ومن المرجح أن تقدر بمليارات الدولارات، لذلك سيحدد حجمها التأثيرات في القطاع المصرفي التركي، في الوقت الذي تكافح فيه الشركات المحلية الكبيرة من أجل سداد قروض الشركات الأجنبية. ومن المفارقات أن الخلاف الذي يلوح في الأفق حول العقوبات يتزامن مع جهد منشق من إدارة دونالد ترامب لإصلاح العلاقات مع تركيا، التي



كان الرئيس الإيراني من أهو المصنّين بقر نظيره التركي في الانتخابات (من الأخبار)

ولايته في موسكو: رسالة «نووية» من خامنئي إلى بوتين

مشاركة الطرفين في الحرب السورية، وبلغ ذروته في زيارة بوتين إلى طهران ولقائه المرشد الإيراني، لينجم عنه تواصل شبه يومي على المستويين العسكري والسياسي، ما دفع البعض إلى اعتبار أن العلاقة بين البلدين تجاوزت التقارب والتقاطع في ملفات إلى «تحالف» وثيق.

ما يؤكد أهمية الرسالة أنها تأتي في ظل التواصل غير المنقطع بين الجانبين، إضافة إلى التوقيت السياسي الراهن، حيث تسبق قمة «النتاو» وكذلك قمة هلسنكي المرتقبة بين الرئيسين الروسي والأميركي الأنشين المقبل، إضافة إلى تطورات الملف النووي الإيراني وحرب العقوبات التي تخوضها واشنطن ضد الاقتصاد والنفط الإيرانيين. تحتاح القيادة الإيرانية في هذا التوقيت إلى تنسيق أكبر مع الروس، خصوصاً في ملفات مواجهة العقوبات الأميركية على اقتصاد طهران ومحاولات حظر بيع نفطها. كذلك، فإن موسكو تنتظر من طهران مساعدتها في الأوراق التفاوضية التي سطرّح عليها الطاولة في قمة فلاديمير بوتين ودونالد ترامب، في جملة ملفات من بينها الملف السوري. الخارجية الإيرانية، وفي معرض إعلانها عن زيارة ولايتي إلى موسكو، اكتفت بالإشارة إلى أن مناسبة الرسالة «الخطا الاستراتيجي» الذي ارتكبه الرئيس الأميركي بالخروج من الاتفاق النووي. ولم يوضّح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، ما إذا كانت زيارة ولايتي تشتمل على رسائل تريد طهران من الرئيس الروسي أن يحملكها

... ورسالة من روحاني إلى مهاتير محمد

نقلت مبعوثة الرئيس الإيراني الخاصة إلى ماليزيا، معصومة ابتكار، عن رئيس الوزراء الماليزي، مهاتير محمد، تضامناً بلاده مع إيران، وحرصها على استمرار التعاون بين طهران وكوالالمبور. وكانت مبعوثة الرئيس الإيراني قد التقت، أمس، رئيس الوزراء الماليزي الجديد في بوتراجايا (العاصمة الإدارية الجديدة ماليزيا)، حيث سلمته رسالة من الرئيس روحاني «حول الاتفاق النووي وبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات»، وتضمنت تهمة بغوزه في الانتخابات، ودعوة إلى زيارة إيران. والتقت ابتكار وزير الخارجية الماليزي، سيف الدين عبد الله، ومسؤولين آخرين مشيرة إلى أنها بحثت معهم وجهة نظر بلاده «بشأن الاتفاق النووي، وتوقعات إيران من المجتمع الدولي والبلدان المختلفة والشركاء التجاريين والاقتصاديين لإيران». وأشارت إلى أنها ستقوم بزيارة مماثلة لإندونيسيا، حيث ستسلم رسالة خطية من روحاني إلى الرئيس الإندونيسي، جوكو ويدودو. المدير نكره أن زيارة الوفد الإيراني ماليزيا هي الأولى منذ انتخاب مهاتير محمد، وبعد إعلان حكومته انسحابها من التحالف السعودي - الإماراتي ضد اليمن. (الأخبار)